الأمم المتحدة

A/C.5/67/SR.7

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
12 November 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بيرغر . . . . . (ألمانيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كيلابيل

المحتويات

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-54574 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات
((Vols.I و Corr.1 و III و IV) A/67/5 و Add.1-5 و Add.6 و Add.6/Corr.1 و Add.7 و Add.8 و Add.8/Corr.1 و Add.9 و Add.9/Corr.1 و Add.10-13؛ و A/67/173؛ و A/67/319 و Add.1؛ و A/67/381)

١ - **السيد ليو يو** (رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات بالأمم المتحدة): عرض تقارير مجلس مراجعي الحسابات المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، وقال إن جميع الكيانات التي جرى مراجعة حساباتها، البالغ عددها ١٧ كيانا، لم تسفر مراجعة حساباتها عن شوائب فيما عدا كيانين هما هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وأضاف أن تفسير فقرة ''التنبيه إلى مسألة جوهرية'' وفقرة ''التنبيه إلى مسألة أخرى'' الواردتين في التقرير المقدم عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة يتمثل في أن الهيئة ليس لديها ما يكفي من الضوابط الداخلية بالنظر إلى أنها كانت في العام الأول من عملها. وإضافة إلى ذلك فإن ثلاثة من الكيانات الأربعة التي اندمجت كي تتشكل منها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، قد حولت أصولها إليها اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بينما حُولت أصول الكيان الرابع وهو صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠. وعلى إثر ذلك، أُدرجت أنشطة الصندوق المذكور عن الفترة من ٢ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ كمرفق للبيانات المالية المتعلقة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأشار إلى أن فقرة ''التنبيه إلى مسألة أخرى'' الواردة في التقرير عن الأونروا تتصل بالوضع المالي للوكالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وأضاف أن الفقرة سلطت الضوء على الضغوط المالية التي تعاني منها الوكالة، ومنها عجز قدره ٣٣,٦٧ مليون دولار في الصناديق العادية غير المخصصة، وهبوط مستوى الاحتياطيات، وندرة النقدية، وهي عوامل أثرت في أنشطتها التشغيلية وضوابطها الداخلية على السواء.

٢ - وذكر أن المجلس أصدر ٣٣٨ توصية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ومن بين ٥٤٦ توصية صدرت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، نُفذ منها نسبة ٦٩ في المائة تنفيذا تاما، وما زالت نسبة ٢٤ في المائة منها قيد التنفيذ، و ٧ في المائة لم تُنفذ بعد. ويشعر المجلس بالرضا عموما إزاء معدل التنفيذ.

٣ - وأضاف قائلا إن المجلس قد خلص إلى عدد من النتائج المهمة التي تتجلى فيها المواضيع المشتركة فيما بين الكيانات. إذ إنه ليس هناك في معظم الكيانات ما يكفي من الشفافية والمعلومات الإدارية توضيحا لأسباب مستوى النقدية العام المحتفظ به أو الكشف بطريقة معقولة عن حركة أرصدة النقدية. وهناك أيضا عدم اتساق في الكشف عن التزامات نهاية الخدمة في البيانات المالية، ولا توجد خطط تمويل واضحة كفيلة بالوفاء بتلك الالتزامات في معظم الكيانات.

٤ - وقال أيضا إنه في حين أن عددا من الكيانات يسير نحو تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الموعد المحدد، هناك خطر يتمثل في أن المعايير لن تطبق على عمليات حفظ السلام بحلول تموز/يوليه ٢٠١٣، وباقي أجزاء الأمم المتحدة بحلول ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أساسا بسبب تعقد العمليات والتغييرات التي طرأت على استراتيجية التنفيذ، التي تعتمد الآن كثيرا على إرث نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وحتى بالنسبة لتلك الكيانات التي تسير نحو تطبيق المعايير بنجاح، سلط المجلس الضوء على مخاطر معينة

تتصل بالممتلكات، والمنشآت والمعدات، والمخزون ورصيد الإجازات. وعلاوة على ذلك، لا تتحقق الفوائد بشكل شامل، وليس هناك خطط للتغيير الإداري تكفل نجاح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بوصفها تمثل تحولا رئيسيا في تسيير الأعمال.

٥ - وأردف قائلا إن هناك عددا من المجالات التي من الضروري تحسين إدارة ميزانياتها. فقد لاحظ المجلس بوجه خاص وجود قدر كبير من التباينات التي لا مبرر لها بين افتراضات الميزانية في مقترحات ميزانيات عدة منظمات وبيانات السرد التاريخي المرتبطة بها؛ وعدم كفاية الانضباط في تنفيذ الميزانيات؛ وضآلة مقارنة المعلومات عن أداء البرامج مقابل المعلومات عن الأداء المالي. وهناك أيضا مواطن ضعف في ضبط أصول الممتلكات المستهلكة والمعمرة على السواء. ولا توفر الضوابط تأكيدا كافيا عن مدى دقة وتمام قيمة الممتلكات، وهو ما يمثل خطرا رئيسيا في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويستلزم تقديم بيانات كاملة عن الأصول. كما أن عدم استعمال الأصول المعمرة يفضي أيضا إلى المخاطرة بفقدها أو تبديد قيمتها.

٦ - واستطرد قائلا إن ضبط البرامج والمشاريع بفعالية يستلزم أن يكون لدى المنظمات أهداف يمكن قياسها وخطط عمل يمكن تطبيقها عن طريق احتياجات من الموارد تكون متناسبة معها، كما يتعين عليها أن ترصد الخطط والموارد الكفيلة بتحقيق الأهداف المتوقعة. ومن مواطن القصور التي اكتشفها المجلس عدم قيام المنظمات بشكل واضح بمطابقة النتائج والمدخلات والمؤشرات على ما تضعه من استراتيجيات. ففي الأمانة العامة للأمم المتحدة، على سبيل المثال، لم يركز على النتائج أي من مؤشرات الإنجاز التي استعرضها المجلس البالغ عددها ٨٥ مؤشرا. وهناك نسبة ٢١ في المائة من تلك المؤشرات لا ترتبط بوضوح بالإنجازات المتوقعة التي تتوخى المؤشرات معالجتها. وفي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، لا يتسنى مباشرة ربط ٣٧ مؤشرا من بين مؤشرات الأداء، البالغ عددها ٥٩ مؤشرا، بأنشطة البرامج القطرية التي تنفذها اليونيسيف. وثمة وجه آخر من أوجه القصور وهو عدم رصد وتقييم المشاريع والبرامج بغية التأكد من أن التمويل قد استعمل في الغرض المتوخى له، وأن النفقات قد أضافت قيمة للنقود، لا سيما بالنسبة للصناديق المخصصة للشركاء المنفذين. فعلى سبيل المثال، اكتشف المجلس مستوى ضعيفا من الرقابة على المدفوعات المقدمة إلى المنظمات غير الحكومية لدى فحص كيفية إدارة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لأنشطة صناديق مواجهة الطوارئ العاملة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وهناك تأخيرات جمة في الحصول على التقارير المالية والمرحلية من المنظمات غير الحكومية، ولا يقوم المكتب بما يكفي من الزيارات الموقعية والمعاينات العشوائية.

٧ - وختاما قال إن المجلس تبين له وجود بعض المسائل في المشاريع الرئيسية التي تتوخى تحويل طريقة تسيير عمل الأمم المتحدة - المخطط العام لتجديد مباني المقر، ونظام أوموجا، وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام - التي تجري على قدم وساق بهدف تحديث المنظمة. ولم يجر قدر كاف من التحليل لمدى قدرة المنظمة على ضبط التغيير. وقد اعتُمد التمويل وبدأت المشاريع دون وجود اتفاق واضح على الفوائد المتوخاة. ولم يجر وضع خطة لتحقيق الفوائد وتحديد المساءلة والمسؤولية عن الإنجاز بشكل واضح. ولم يجر بقدر كاف حوكمة تنفيذ المشاريع، بما يشمل عدم فعالية أداء اللجان التوجيهية؛ وعدم كفاية خطط العمل أو انعدام وجودها؛ وعدم وجود آليات فعالة كفيلة باستخلاص المعلومات بغية رصد التقدم المحرز وتقييمه؛ وعدم تقديم تقارير مرحلية واضحة ومحكمة. وعموما خلص المجلس إلى أنه ينبغي للإدارة العليا فرض رقابة متكاملة وكلية

على اتجاه برامج تحويل طريقة تسيير العمل وعلى إنجاز تلك البرامج.

٨ - وفيما يختص بالشراء وضبط العقود، قال إن المجلس يلاحظ أن التنافس على توريد السلع والخدمات كان مفقودا في أغلب الأحيان. وقد لُجئ مرارا إلى استعمال إمكانية التنازل عن طلب تقديم عروض تنافسية، وإلى تقسيم منح العقود، وإصدار موافقات بأثر رجعي غير مدعومة بقدر كاف، أو نتجت عن عمليات شراء غير سليمة. وأدى النقص في التخطيط لطلبات الشراء وفي ضبط عملية الشراء إلى تعرض المنظمات لمخاطر الموافقة استنادا إلى الحاجة الملحة، أو صدور موافقات بأثر رجعي، وعدم كفاية فحص المواد المخزونة قبل إصدار طلبات الشراء.

٩ - وأضاف، فيما يختص بالصناديق والبرامج، أضاف بأن ثمة حاجة إلى كفالة وجود رقابة كافية على نماذجها التي يُعمل فيها باللامركزية، بهدف كفالة الامتثال للنظام المالي والقواعد المالية والسياسات والإجراءات ذات الصلة. ويجب أيضا إجراء رصد كاف للضوابط المفروضة على الصناديق التي يستعملها الشركاء المنفذون. وقد أدت مواطن الضعف القائمة في أنشطة جمع الأموال لصالح اليونيسيف عن طريق اللجان الوطنية إلى غياب تمييز تام للإيرادات المتأتية من المنح. ويحتفظ بعض اللجان أيضا بالأموال بمعدلات أعلى من المعدل المحدد وهو ٢٥ في المائة. وخلاصة القول هو عدم قيام اليونيسيف بفرض رقابة فعالة على أنشطة اللجان الوطنية.

١٠ - واستطرد قائلا إن جميع جوانب القصور التي اكتشفها المجلس خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ يمكن ربطها بمواطن الضعف في الحوكمة، ومنها ما هو قائم في نظام المساءلة، وإطار الرقابة الداخلية، وضبط المخاطر على صعيد المنظمة.

١١ - **السيد راماناثان** (نائب المراقب المالي): عرض تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات التي وردت في تقرير المجلس عن الأمم المتحدة والصناديق والبرامج عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (A/67/319 و Add.1)، حيث أشار إلى أن الوثيقة A/67/319 تتضمن معلومات عن الأمم المتحدة والمخطط العام لتجديد مباني المقر، في حين أن إضافة تلك الوثيقة، A/67/319/Add.1، تتضمن معلومات عن الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

١٢ - وأضاف قائلا إن كافة الجهود قد بذلت بهدف الوفاء بطلبات الجمعية العامة التي تقضي بأن يُشار إلى الأولويات، والأطر الزمنية، والمكاتب التي تضطلع بالمسؤولية عن تنفيذ التوصيات، وأسباب التأخير في تنفيذ التوصيات عن الفترات السابقة. وحسب ما أشار إليه مجلس مراجعي الحسابات، نُفذت نسبة ٦٥ في المائة من التوصيات المقدمة قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وهو ما يمثل تحسنا قياسا على معدل التنفيذ في الفترات السابقة الذي بلغ ٥٩ في المائة. وبالنسبة للتوصيات التي نُفذت بحلول تموز/يوليه ٢٠١٢، فإن الأسباب بشأنها وردت في تقرير الأمين العام. وفي حين أن جميع التوصيات المقبولة ستُنفذ في الوقت المطلوب، فإنه ستولى أولوية عليا لأهم التوصيات، التي وصفها المجلس بأنها توصيات ''أساسية''.

١٣ - **السيد كيلابيل** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض التقرير ذا الصلة المقدم من اللجنة الاستشارية (A/67/381)، حيث قال إن التقارير المقدمة من مجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر ((A/67/5 (Vol. V)، ونظام أوموجا (A/67/164)، وتطبيق المعايير المحاسبية للقطاع العام (A67/168)، التي سلطت الضوء على التقدم المحرز في ضبط عملية التحول في تسيير الأعمال عبر المنظمة والتحديات في هذا الصدد، ستثير

اهتماما خاصا لدى الدول الأعضاء. وأضاف بأن قيام المجلس بإصدار آراء غير مشفوعة بتحفظات بصدد جميع الكيانات، رغم أنه أثار الانتباه إلى مسائل محددة مثار قلق في الأونروا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، يمثل تحسنا قياسا على فترات السنتين السابقة، حيث يرجع ذلك جزئيا إلى تطبيق معايير أكثر صرامة بموجب المعايير الدولية لمراجعة الحسابات بعد تنقيحها. وذكرت أن اللجنة الاستشارية كررت تأكيد أهمية تنفيذ توصيات المجلس تنفيذا تاما وسريعا، وإيلاء الإدارة لقدر أكبر من الاهتمام بمعالجة الأسباب الجذرية للمشاكل. وأورد المجلس بشكل خاص ملاحظات متكررة عن المسائل الشاملة الباقية بدون حل، ومنها عدم الاتساق في معالجة التزامات نهاية الخدمة، وجوانب القصور في الضوابط المفروضة على الممتلكات المعمرة.

١٤ - وأضاف قائلا إن اللجنة الاستشارية قد أبرزت عموما خمس مسائل مثار قلق. أولا، واصل المجلس إبداء ملاحظات حول حالة التحضيرات التي تجري في الأمم المتحدة والصناديق والبرامج التابعة لها تهيئة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي حين أن التنفيذ يجري على قدم وساق في سبع من الصناديق والبرامج، فإن الأمانة العامة للأمم المتحدة، وعمليات حفظ السلام، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وجامعة الأمم المتحدة تواجه مخاطر جمة قد تفضي إلى عدم التزامها بالتواريخ المستهدفة لإعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأوصت اللجنة الاستشارية بأن تبذل الكيانات التي اكتشف المجلس مشاكل بها مزيدا من الجهود في هذا الصدد.

١٥ - وثانيا، علق المجلس على حقيقة أن الأمم المتحدة تعمل في وقت واحد على تنفيذ عدد من المشاريع الكبيرة الحجم التي تتوخى تحويل طريقة تسيير الأعمال، ومنها المخطط العام لتجديد مباني المقر، ونظام أوموجا، وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، التي يمثل كل منها تحديا من حيث حجمه، ولكنها ذات أهمية حاسمة من حيث تحديث المنظمة. وقد سلط المجلس الضوء على الحاجة إلى إجراء تقييم واقعي لمدى قدرة المنظمة على استيعاب تلك التغييرات الأساسية، مع القيام في الوقت ذاته بتنفيذ الولايات الموكلة إليها. وقد أشار أيضا إلى أن المشاريع من هذا القبيل تستلزم وجود رؤية محددة بوضوح عن الوضع النهائي الكفيل بتحقيق التغيير المنشود، مع تقديم تقارير على قدر أكبر من التمام والشفافية عن التكاليف منذ البداية ووضع آليات داخلية للحوكمة على قدر أكبر من الفعالية. وتتوقع اللجنة الاستشارية إدراج الدروس المستفادة من تلك التجارب في المشاريع الراهنة والمقبلة التي تكون لها طبيعة مشابهة.

١٦ - ثالثا، اكتشف المجلس مجددا مشاكل خطيرة في تنفيذ الميزنة على أساس النتائج، والإدارة على أساس النتائج؛ حيث تبين له بوجه خاص أن خطط العمل لا تتطابق على نحو فعال مع الأهداف الاستراتيجية التي حددتها المنظمة، وأن مؤشرات الإنجاز لا تركز على النتائج. ولم تُغتنم فرصة إدخال تحسينات على الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، مما يثير شواغل بالغة إزاء غرض ومدى قيمة فرقة العمل التي أنشأها الأمين العام عام ٢٠١١ بهدف وضع إطار مفاهيمي للإدارة على أساس النتائج. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تتجلى في الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ التحسينات المنشودة.

١٧ - رابعا، أثار المجلس عددا من الشواغل إزاء ضعف الضوابط المفروضة على النقود التي يقدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى الآخرين، ووجود ثغرات في الرقابة على المشاريع، وهي حالة تذكر بالملاحظات المبداة على المشاريع المنفذة على الصعيد الوطني في الصناديق والبرامج التي تعمل في الميدان بشكل واسع. وبالنظر إلى أن المجلس قد لاحظ حدوث جوانب تحسن في إدارة المشاريع في صندوق

الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في فترة السنتين قيد الاستعراض، توصي اللجنة الاستشارية بتطبيق الدروس المستفادة من تلك التجارب على جميع العمليات التي تجري في الميدان.

١٨ - وأخيرا، فإن الملاحظات التي أبداها المجلس على مدى كفاية ترتيبات المراجعة الداخلية في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجامعة الأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، قد يتجلى فيها مشاكل أعمق. وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى استعراض نتائج تحليل البدائل المتاحة بهدف تحسين قدرات المراجعة الداخلية للحسابات لدى شتى الكيانات، مع مراعاة اختصاص مكتب خدمات الرقابة الداخلية بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء. وتتفق اللجنة الاستشارية مع وجهة النظر القائلة بأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية ينبغي له أن ينتهي في الوقت المطلوب من إعداد تقريره عن البنية المثلى لقدراته على التحري والاستعانة بمصادر خارجية في تطبيق تلك القدرات.

١٩ - وأردف قائلا إن بدء تطبيق النظام الجديد للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عدة كيانات في أوائل عام ٢٠١٣ سيكون من شأنه حدوث زيادة كبيرة في عدد التقارير التي يفحصها مجلس مراجعي الحسابات؛ وسيلزم إتاحة وقت إضافي أمام الهيئات الحكومية الدولية كي تتمكن من استعراض تلك التقارير. وترى اللجنة الاستشارية أن المسألة تتطلب اهتماما عاجلا.

٢٠ - **السيد ميهوبي** (الجزائر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة ترحب بالموجز البليغ المقدم عن النتائج الرئيسية التي توصل إليها مجلس مراجعي الحسابات. وذكر أن الملاحظات والتوصيات المقدمة من آليات الرقابة هي عنصر أساسي من عناصر تحسين عمل الأمم المتحدة. وسوف تدقق المجموعة في حالة الكيانين اللذين صدرت بشأنهما فقرة ''تنبيه على مسألة جوهرية'' وفقرة ''تنبيه على مسألة أخرى'' كي تكفل قيام الجمعية العامة باتخاذ القرارات الملائمة الكفيلة بتخفيف وطأة المخاطر. وفي معرض الإشارة إلى عدم تلقي أي كيان رأيا مشفوعا بتحفظات من مراجعي الحسابات عن الفترة قيد الاستعراض، أعرب عن أمله في أن يستمر هذا الاتجاه الإيجابي.

٢١ - وأضاف قائلا إنه رغم حدوث تحسن في معدل التنفيذ التام لتوصيات المجلس عن فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فإن المجموعة تلاحظ مع القلق أن عدد التوصيات التي ما زالت قيد التنفيذ قد ازداد من ٣ في المائة فأصبح ٦ في المائة. وذكر أن ثمة حاجة إلى وجود آلية للمتابعة تعالج الأسباب الجذرية التي أدت إلى المشاكل المكتشفة؛ وإلا فإن المجلس سيستمر في اكتشاف جوانب قصور في الضوابط الداخلية في مجالات من قبيل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعملية ضبط الشؤون المالية والأصول، والشراء وضبط العقود، وتقديم التقارير عن الأداء وعن الشؤون المالية.

٢٢ - وأردف قائلا إن هناك حاجة إلى إجراء تقييم واقعي لمدى قدرة المنظمة على استيعاب مشروع أوموجا المتعلق بالتخطيط للموارد في المؤسسة، وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والمخطط العام لتجديد مباني المقر، واستراتيجية الدعم الميداني العالمي في ذات الوقت الذي يجري فيه إنجاز الولايات. وينبغي أيضا أن تُزود الدول الأعضاء برؤية عن الوضع النهائي للغاية المنشودة من كل مشروع، وخطة عمل عن تنفيذ تلك المشاريع. وخلال المشاورات غير الرسمية، ستطلب المجموعة من الأمانة العامة تقديم مقترحات محددة ترمي إلى تكليف كل لجنة توجيهية مختصة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتفادي التجاوز في تكلفة المخطط العام لتجديد مباني المقر الذي بلغ ٤٣٠ مليون دولار، مع الإسراع بوتيرة توحيد نظام أوموجا.

٢٣ - وأردف قائلا إن المجموعة تتفق مع الرأي القائل بأن كيانات الأمم المتحدة قد تعجز عن الوفاء بالتزامات نهاية الخدمة تجاه موظفيها، وأن التمويل اللازم للكيانات الممولة من التبرعات لا يمكن التنبؤ به، وقد يشكل تحديات تعوق ترتيبات تمويل الالتزامات المقبلة، ومن ثم يتعرض موظفو الأمم المتحدة أو المتقاعدون للمخاطر بعد سنوات من العمل المتفاني في المنظمة.

٢٤ - وأشار إلى خطورة النتائج المتعلقة بالميزنة على أساس النتائج والإدارة على أساس النتائج المبينة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/67/5 (Vol. I))، بما في ذلك عدم قيام الأمين العام بتكليف واحد من فريق الإدارة العليا التابع له بإنجاز مهمة الإدارة على أساس النتائج، رغم الولاية الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٦٤؛ وعدم تطابق خطط العمل مع الأهداف الاستراتيجية التي حددتها المنظمة، مما أفضى إلى الخطر المتمثل في سوء تخصيص الموارد؛ وعدم تركز مؤشرات الإنجاز على النتائج. وعلاوة على ذلك، تبين للجنة الاستشارية أن التعليقات الصادرة عن الهيئات الرقابية أحدثت أثرا طفيفا في كيفية عرض إطار الميزنة على أساس النتائج خلال عدة سنوات. وتتساءل المجموعة عن السبب في قيام الأمانة العامة بإرجاء تنفيذ الولاية الموكلة من الجمعية العامة دون تقديم تقرير عن تلك المسألة.

٢٥ - وأضاف قائلا إن المجموعة يساورها القلق إزاء جوانب القصور في عملية الشراء وضبط العقود التي استتبعت تعرض سمعة المنظمة للخطر وقد تفضي إلى غياب المساءلة والشفافية في عملية الشراء. ويساور المجموعة القلق أيضا إزاء الاستنتاجات التي توصل إليها مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية عن أوجه التناقض في حصر الممتلكات المعمرة.

٢٦ - وذكر أن المجموعة طلبت تقديم المستجدات في مسألة إنشاء دائرة للمراجعة الداخلية في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ ويبدو أنه قد حدثت أخطار نتيجة عدم الالتزام بقرار الجمعية العامة ٢٣٢/٦٦ الصادر في هذا الخصوص.

٢٧ - وفي معرض الإشارة إلى أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سوف تقتضي إعداد تقارير مالية سنوية وليس كل سنتين، تساءل عن الكيفية التي ستواجه بها المنظمة التحديات الناشئة عن ذلك فيما يختص ببرامج عمل مجلس مراجعي الحسابات، واللجنة الخامسة، واللجنة الاستشارية، وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية. وقال إن الجمعية ينبغي لها معالجة هذه المسألة على وجه السرعة خلال الجزء الرئيسي من الدورة السابعة والستين.

٢٨ - **السيدة نورمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها يؤيد الاستنتاجات التي خلص إليها كل من مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية، وإن هذه الاستنتاجات ينبغي أن تقبلها اللجنة الخامسة. وأشادت بالمنظمة لما حققته من انخفاض في عدد عمليات مراجعة الحسابات الصادر عنها آراء مشفوعة بتحفظات منذ عام ٢٠٠٩، وزيادة في عدد التوصيات المنفذة بالكامل. وذكرت أن عدة منظمات حققت تحسينات منذ المراجعة السابقة للبيانات المالية المتعلقة بتلك المنظمات، ومنها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ وحثت منظمات الأمم المتحدة على أن تعالج جزئيا على وجه السرعة التوصيات المنفذة وغير المنفذة.

٢٩ - وأعربت عن قلق وفدها إزاء النتائج بشأن الأونروا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة التي أدت إلى قيام المجلس بإثارة

الانتباه إلى مسائل معينة في آرائه بصدد مراجعة الحسابات. وقالت إن الأونروا ينبغي لها أن تضع استراتيجية للتمويل تمكنها من الوفاء بالتزامات نهاية الخدمة تجاه موظفيها. وذكرت أن وفدها سيواصل التشارك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بصدد إطار الرقابة الداخلية ومسائل إدارية أخرى في تلك الهيئة. وأعربت أيضا عن القلق إزاء عدم قيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى الآن باتباع نهج على نطاق المنظمة إزاء ضبط المخاطر، رغم أن المفوضية حققت تقدما في بعض المجالات.

٣٠ - وأعربت عن ترحيبها بالتقدم الذي أحرزته الصناديق والبرامج تجاه إعداد البيانات المالية عن عام ٢٠١٢ وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وذكرت أن من دواعي القلق أن عمليات حفظ السلام والأمم المتحدة لن يتمكنا من الوفاء بالموعد النهائي المحدد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لا سيما إذا كان ذلك مرهونا بإحراز تقدم مرض في مشروع أوموجا. وحثت الكيانين على إتمام العمل الذي يقتضيه الالتزام بالمعايير المحاسبية المذكورة بغية تعزيز الشفافية وتشجيع اتخاذ القرارات المراعية لفعالية التكاليف.

٣١ - وأضافت أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ستفضي إلى تحسين عملية تقديم التقارير عن التزامات نهاية الخدمة، التي زادت زيادة كبيرة. وقالت إن غياب خطط التمويل اللازمة لمعالجة تلك الالتزامات لا يعني أن منظمات منظومة الأمم المتحدة ستعجز عن الوفاء بالتزاماتها الراهنة. وفي ضوء المناخ الاقتصادي السائد والقيود المالية التي تواجهها الدول الأعضاء، سيكون من الصعب توفير تمويل لقيمة الالتزامات بالكامل في المستقبل المنظور.

٣٢ - وذكرت أن وفدها سيواصل رصد عملية ضبط الممتلكات المستهلكة والمعمرة، والأرصدة النقدية والاستثمارية العالية التي تحتفظ بها كيانات الأمم المتحدة، وأوجه القصور في المشتريات وضبط العقود، وهي مسائل أثار الوفد إزاءها مشاعر القلق منذ وقت طويل. وحثت منظمات الأمم المتحدة على إيلاء أولوية لتنفيذ توصيات المجلس.

٣٣ - وأخيرا، أعربت عن القلق إزاء النتائج التي توصل إليها المجلس بصدد حقيقة أن أوجه القصور المكتشفة نتجت عن مواطن ضعف في منظومة القواعد والأنظمة التي يتم بمقتضاها تسيير أعمال المنظمات والرقابة عليها. وقالت إن من الضروري تحسين نظم المساءلة وأطر الرقابة الداخلية المعمول بها في تلك المنظمات؛ وإن مجلس مراجعي الحسابات يضطلع بوظيفة مهمة في هذا الصدد.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.